منظمة العمل الدولية

التجارة والتكامل الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية

مقدّمة [1]

بدعم من مجموعة اتفاقيات تجارية متداخلة على شكل «طبق النودل الآسيوي»، وعدد من المبادرات من أجل التكامل الإقليمي على غرار الجماعة الاقتصادية (AEC) التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، شهدت التجارة البينية والاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل إقليم آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الدول العربية) ارتفاعاً ملموساً في العقود المنصرمة، حيث باتت تستحوذ على أكثر من نصف مجموع التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم. ومن المتوقع للشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، في حال إبرامها، والشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ (TPP)، عند دخولها حيز التنفيذ، أن تزيد أيضًا من التدفقات التجارية وتعزز سلاسل القيمة العالمية والإقليمية الموجودة في الإقليم، مع ما يرافق ذلك من آثار على أسواق العمل. وبحسب محاكاة استندت إلى نموذج التوازن العام القابل للحوسبة (CGE)، من المتوقع أن يؤدي تحرير وتيسير التجارة بين بلدان RCEP وTPP وفيما بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ، إلى زيادة الناتج الإجمالي ومجموع العمالة، علمًا أن توزيع تلك المكاسب لن يكون متكافئًا بين الجنسين أو بين مختلف القطاعات أو المهن. إضافة لذلك، ونتيجة تحويل التجارة، من المتوقع أن تتكبد البلدان غير المشاركة في مبادرات التكامل الإقليمي خسائر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومجموع الاستخدام.

لذا وفي سبيل الحرص على تحقيق مكاسب أكثر شمولاً من التكامل الإقليمي، لا بد من اعتماد سياسات ملائمة في مجالي الصناعة والاستخدام، تكون مدعّمة بسياسات لتطوير المهارات من أجل: (1) تمكين العمال والمؤسسات من المشاركة في التجارة الدولية والاستفادة منها؛ (2) تضمين أحكام العمل في الاتفاقيات التجارية، بما فيها المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وردم فجوة الحوكمة في البلدان المعنية؛ و(3) مواصلة المساعي الرامية إلى إرساء أرضيات وطنية للحماية الاجتماعية وتوسيع الضمان الاجتماعي تغطيةً وجودةً، ومساعدة العمال وأسرهم على التكيف مع التغيرات الهيكلية، مع الحرص على تقاسم مكاسب التجارة على نطاق أوسع.

التوجهات

كان وما زال التكامل الاقتصادي الأقاليمي والبيني استراتيجية إنمائية أساسية لبلدان آسيا والمحيط الهادئ. فقد لعب التكامل مع أقاليم أخرى دوراً متزايداً في القرن العشرين بالنسبة لآسيا والمحيط الهادئ، ما سمح للإقليم (باستثناء الدول العربية) بتغطية 40 في المائة تقريباً من الصادرات العالمية الحالية واستقطاب 43 في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. [2]

الرسم 1. المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (%)

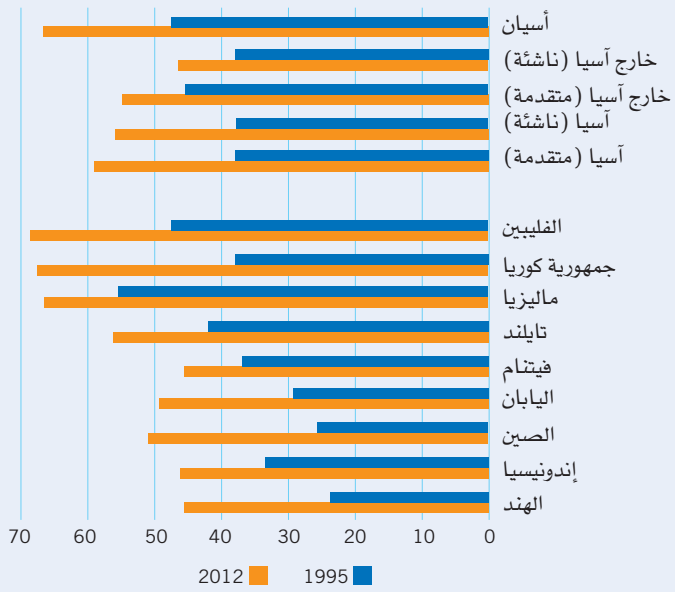

ملاحظة: يُقصد بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليًا والمستعملة في صادرات دول أخرى، على شكل نصيب من مجموع الصادرات الإجمالية.

المصدر:

IMF: *Regional Economic Outlook Asia and Pacific* (Washington, DC, 2015), p. 75.

(1) لأغراض هذه النشرة، تشير عبارة «آسيا والمحيط الهادئ» إلى الإقليم الذي يضم 47 بلداً إضافة للأرض الفلسطينية المحتلة، من مختلف فئات الدخل في شرق آسيا، جنوب شرق آسيا، جنوب آسيا، جزر المحيط الهادئ والدول العربية في غرب آسيا، ما لم يذكر صراحة خلاف ذلك.

(2) United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP): Asia-Pacific Trade and Investment Report 2015: Supporting participation in value chains (Bangkok, 2015).

غير أن التكامل بين بلدان المنطقة لعب أيضاً، في العقود القليلة الماضية، دوراً متزايداً حيث باتت الصادرات البينية تزيد على نصف (54 في المائة) صادرات الإقليم الإجمالية (باستثناء الدول العربية)، بالمقارنة مع 46 في المائة في العام 2002 [3]. كما ارتفعت أيضاً نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية إلى مجموع تلك الاستثمارات في آسيا والمحيط الهادئ، حيث وصلت إلى حوالى 52 في المائة في العام 2014 مقابل حوالى 35 في المائة في العام 2001. [4] إضافة لذلك، استفادت بعض بلدان المنطقة من سلاسل القيمة العالمية لتعزيز التجارة، ولا سيما التجارة في القطع، ما زاد مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية بصورة ملموسة بين العامين 1995 و2012 (الرسم 1).

وقد لعبت اتفاقيات التجارة الحرة دورًا بارزًا في تعزيز التجارة واستقطاب الاستثمارات وتنامي سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. في الوقت الحالي، يُحصى أكثر من 155 اتفاقية تجارية تفاضلية يشارك فيها بلد واحد على الأقل من إقليم آسيا والمحيط الهادئ، ما أدى إلى تلقيبه بـ «طبق النودل الآسيوي» نظرًا لطبيعة الاتفاقيات المتداخلة.[5] كما تهدف بعض الاتفاقيات، لا سيما تلك المبرمة بين شرق آسيا/جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، إلى تعزيز الروابط مع البلدان العربية، منها على سبيل المثال اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة، واتفاقية التجارة الحرة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC) وسنغافورة، والتي تغطي التجارة في السلع والخدمات، والمعاملات الجمركية، والتجارة الإلكترونية، والتعاون الاقتصادي، والمشتريات الحكومية، وقواعد المنشأ وغيرها من الأمور. كذلك، تسعى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) بين الهند وجمهورية كوريا إلى دعم النمو في الهند بحيث تصبح مركزًا للصناعات التحويلية يمكن فيه لشركات الإلكترونيات الكورية إنتاج السلع المعدة للدول العربية. [6]

ومع الوقت، تجاوزت الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التدابير التجارية التقليدية مثل التعريفات الجمركية لتشمل أمورًا أخرى ذات صلة مثل سياسة المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية وغيرها، ما جعل هذه الاتفاقيات تعرف باتفاقيات «الجيل القادم». بيد أن قضايا العمل من الأمور الأقل ورودًا في تلك الاتفاقيات، حيث أن 20 في المائة فقط من الاتفاقيات بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الدول العربية) تتطرق إلى قضايا العمل، في حين أن الثلث منها تقريبًا يشمل مواضيع بيئية وحوالى 70 في المائة يغطي شؤون المنافسة وجميعها تقريباً تتناول موضوع تسوية المنازعات. [7]

وتعتبر الجماعة الاقتصادية لبلدان أسيان (AEC) من بين اتفاقيات «الجيل القادم». فتلك الجماعة التي تأسست عام 2015 تلحظ حرية تنقل السلع والخدمات والاستثمارات إضافة لحرية أكبر في تنقل العمالة الماهرة. [8] وبدعم من الجماعة الاقتصادية، تتفاوض الدول الأعضاء في رابطة أسيان حاليًا على شراكة اقتصادية إقليمية شاملة (RCEP) تضم 10 من بلدان أسيان و6 من شركائها في الحوار (أستراليا، الصين، الهند، اليابان، جمهورية كوريا ونيوزيلاندا). وفي تشرين الأول/أكتوبر 2015، انتهت المفاوضات بشأن الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ (TPP)، والتي تضمنت 7 اقتصاديات من إقليم آسيا والمحيط الهادئ (أستراليا، بروناي دار السلام، اليابان، ماليزيا، نيوزيلاندا، سنغافورة وفيتنام) و5 بلدان من إقليم الأميركيتين (كندا، شيلي، المكسيك، البيرو، والولايات المتحدة). وتعتبر شراكة المحيط الهادئ من أكثر مبادرات التكامل الاقتصادي طموحًا في الإقليم، حيث تتجاوز شؤون التجارة والاستثمار التقليدية لتغطي قضايا عمالية وبيئية.

وفي الوقت عينه، بلغت بلدان مجلس التعاون الخليجي مستوى متقدماً من التكامل الاقتصادي. وفي العام 2015، تعزز تكامل السوق المشتركة، ما أتاح فرصًا اقتصادية جديدة أمام مواطني الخليج. بالمقابل، تبقى بعض الحواجز قائمة أمام حركة السلع والخدمات، وتواجه التجارة الإقليمية والبينية بعض التحديات بسبب غياب الاتساق في المفاوضات الجماعية وإبرام اتفاقيات تجارية منفصلة من قبل بعض البلدان، ما يتسبب بفجوات في التعريفات الخارجية المشتركة لبلدان مجلس التعاون. [9]

الأثر المحتمل على الاستخدام والاقتصاد من الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة واستراتيجية المحيط الهادئ والتكامل التجاري

ما هو الأثر الذي قد ترتّبه الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة واستراتيجية المحيط الهادئ على الاقتصاد وسوق العمل؟ وتعقيبًا على ذلك، في حال قامت بلدان الإقليم بتوسيع الاتفاقيات التجارية الحالية ضمن «طبق النودل الآسيوي» وباشرت بتحرير التجارة فيما بينها، كيف يحتمل أن يتأثر الاقتصاد وسوق العمل بذلك؟

نتيجة محاكاة استعانت بنموذج التوازن العام القابل للحوسبة

---

(3) Ibid

(4) Asian Development Bank (ADB): Asian Economic Integration Report 2015: How can special economic zones catalyze economic development? (Manila, 2015).

(5) UNESCAP, op. cit.

(6) The noodle bowl", in *The Economist* (London), 3 Sep. 2009.

(7) UNESCAP, op. cit.

(8) للاطلاع على تحليل شامل حول أثر الجماعة الاقتصادية لرابطة أسيان على سوق العمل، أنظر:
ILO and ADB: ASEAN Community 2015: Managing integration for better jobs and shared prosperity (Bangkok, 2014).

(9) United Nations Economic and Social Commission for Western Asia: Arab integration: A 21st century development imperative (Beirut, 2014); "GCC common market achieves most goals'", in The Peninsula (Doha), 9 Jan. 2015.

(CGE)، بدا أن تحرير وتيسير التجارة بين بلدان RCEP من شأنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تلك البلدان بواقع 1.5 في المائة عن خط الأساس بحلول العام 2030، وزيادة مجموع العمالة بواقع 0.5 في المائة (أو 9.5 مليون وظيفة).[10] ومن المتوقع أن تعود الفائدة الأكبر على بعض البلدان الأدنى دخلاً في رابطة أسيان، حيث يتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي في كمبوديا وفيتنام عن خط الأساس في العام 2030 بواقع 5.5 في المائة و6.2 في المائة تباعاً، ومجموع العمالة بنسبة 2.2 في المائة (230 ألف وظيفة) و2.0 في المائة (1.3 مليون وظيفة) تباعاً (أنظر الجدول رقم 1). ويتوقع أيضًا لبعض بلدان الشراكة الأعلى دخلاً أن تحصد فوائد اقتصادية كبيرة؛ فابتداءً من العام 2030، من المتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جمهورية كوريا وماليزيا مثلاً بنسبة 3.7 في المائة و4.0 في المائة تباعًا عن خط الأساس، مع ارتفاع مجموع العمالة بنسبة 1.6 في المائة (425 ألف وظيفة) في جمهورية كوريا و1.9 في المائة (323 ألف وظيفة) في ماليزيا.

كما تشير نتائج المحاكاة إلى أن تحرير وتيسير التجارة بين بلدان TPP ستعود بمكاسب كبيرة على رفاه المجتمع في البلدان المشاركة، مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2030 عن خط الأساس بواقع 1.7 في المائة ومجموع العمالة بواقع 1.1 في المائة (أو 4.9 مليون وظيفة).[11] كما ستحقق ماليزيا وفيتنام مكاسب كبرى، حيث سيزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.6 في المائة سنة 2030 عن خط الأساس في كلا البلدين، في حين سيزيد مجموع العمالة في ماليزيا بنسبة 2.6 في المائة (أو 452 ألف وظيفة) و3.3 في المائة (2.0 مليون وظيفية) في فيتنام بحلول العام 2030، بالمقارنة مع خط الأساس.

وفي حال جرى تحرير وتيسير التجارة بين جميع بلدان آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الدول العربية)، تشير النتائج إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن خط الأساس بواقع 1.7 في المائة ومجموع العمالة بواقع 0.8 في المائة سنة 2030، في البلدان المتاحة بياناتها. وهذا السيناريو يبين أن الباكستان من أبرز المستفيدين، حيث سيزيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومجموع العمالة بنسبة 7.9 في المائة و4.1 في المائة تباعاً عن خط الأساس في العام 2030.

إضافة لذلك، في حال تعميم التكامل الاقتصادي على جميع بلدان آسيا والمحيط الهادئ والبلدان العربية، فذلك سيؤدي إلى مكاسب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.0 في المائة لإقليم آسيا والهادئ (باستثناء الدول العربية) و4.6 في المائة للدول العربية في العام 2030، بالمقارنة مع خط الأساس، في حين أن مجموع العمالة في بلدان آسيا والهادئ المتاحة بياناتها سيزيد بواقع 0.9 في المائة و1.8 في المائة تباعاً. في ظل هذا السيناريو، تُعتبر الكويت من أبرز المستفيدين حيث سيزيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بواقع 20.6 في المائة ومجموع العمالة بواقع 7.2 في المائة عن خط الأساس بحلول العام 2030.

الخانة الأولى. أثر التكامل التجاري على النوع الاجتماعي والمهارات

قضايا النوع الاجتماعي. إلى جانب المكاسب (والخسائر) الكلية المحتمل أن يرتبها تحرير التجارة على مجموع العمالة، كشفت المحاكاة بواسطة نموذج CGE عن ديناميكيات هامة تبرز مراعاة النوع الاجتماعي في سياسات الاستخدام وتطوير المهارات. مثلاً، في حين أن تحرير التجارة ضمن شراكة المحيط الهادئ قد يزيد من مجموع العمالة بواقع 3.3 في المائة عن خط الأساس في العام 2030، تصل الزيادة لدى الذكور إلى 3.7 في المائة مقابل 2.8 في المائة للإناث. كذلك يمكن للتكامل الاقتصادي بين آسيا والمحيط الهادئ والبلدان العربية أن يزيد مجموع العمالة في الكويت بنسبة 7.2 في المائة، بالمقارنة مع خط الأساس للعام 2030، غير أن استخدام الذكور سيزيد بنسبة 8.5 في المائة مقابل 2.9 في المائة فقط للإناث.

تطوير المهارات. يمكن للمكاسب في الاستخدام أن تتحقق بصورة أساسية من الوظائف المتدنية المهارات في بعض البلدان. في تايلند مثلاً، من المتوقع أن يؤدي تحرير التجارة بموجب RCEP إلى زيادة مجموع العمالة بواقع 1.5 في المائة عن خط الأساس في العام 2030، غير أن العمالة في فئة «العمال الزراعيين وغير الماهرين» ستزيد بنسبة 2.1 في المائة مقابل 1.3 في المائة لفئة «العاملين في الخدمات/المحلات» و1.1 في المائة لفئة «الموظفين الإداريين». حسب سيناريو التكامل في آسيا والمحيط الهادئ، من المتوقع أن يحقق النيبال زيادة في مجموع العمالة تصل إلى 2.3 في المائة سنة 2030 بالمقارنة مع خط الأساس، غير أن هذه المكاسب ستقوم على زيادة 2.7 في المائة لفئة «العاملين في الخدمات/المحلات» و2.5 في المائة لفئة «العمال الزراعيين وغير الماهرين» و1.8 في المائة لفئة «الموظفين الإداريين».

10) إن نموذج CGE المعتمد في هذه النشرة يستند إلى النموذج المستعمل في المرجع السابق ذكره من إعداد منظمة العمل الدولية (ILO) وبنك التنمية الآسيوي (ADB). ومن أبرز أوجه الاختلاف استعمال قاعدة البيانات المحدثة GTAP9 وافتراض وجود معروض ثابت من العمالة الماهرة، مع افتراض مرونة موحدة لمعروض العمالة من حيث الأجر الحقيقي لسائر فئات العمال. تتضمن محاكاة RCEP تخفيض التعريفات الجمركية بين بلدان الشراكة بحلول العام 2020 بنسبة 45.6 في المائة وتخفيض الحواجز غير الجمركية والتكاليف التجارية الثابتة بنسبة 36 في المائة لقطاعات السلع وبنسبة 27.7 في المائة لقطاعات الخدمات. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

F. Zhai: Modelling results of deeper trade integration in Asia and the Pacific and the Arab States (Bangkok, ILO, forthcoming).

11) تتضمن محاكاة TPP تخفيض التعريفات الجمركية بين بلدان الشراكة بحلول العام 2020 بنسبة 58.7% وتخفيض الحواجز غير الجمركية والتكاليف التجارية الثابتة بنسبة 53 في المائة.

التوصيات

الاتساق بين سياسات العمالة والصناعة. تعتبر التجارة من أبرز محركات النمو والتنمية في العديد من اقتصاديات آسيا والمحيط الهادئ. أضف إليها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2009-2008 التي أدت إلى انهيار الطلب في الاقتصادات المتقدمة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ما عزز التجارة البينية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ. ومع استمرار الركود في الاتحاد الأوروبي وبطء الانتعاش في الولايات المتحدة، من المتوقع أن تزداد أهمية التجارة البينية بصورة أكبر في السنوات المقبلة.

غير أن تباطؤ وتيرة النمو في الصين يطرح بظلاله على هذه التوقعات. على بلدان الإقليم التي تعتمد اعتماداً كبيراً على صادراتها للنمو أن تضع في صلب سياساتها تصحيح التوازن الاقتصادي، ما يستدعي سياسات كفيلة بتعزيز الأجور والمداخيل، من أجل تحقيق نمو يكون أكثر توازنًا بين الصادرات والاستهلاك المحلي والاستثمار في الإنتاج.

وبالنسبة للبلدان الأدنى دخلاً التي تسعى لوضع التجارة في خدمة التنمية والوظائف اللائقة، فإن المساعي التي تبذلها الصين لتصحيح الخلل في اقتصادها والابتعاد عن الصادرات والاستثمار باتجاه المزيد من الاستهلاك والخدمات، إنما تقدم فرصًا سانحة لدعم الصناعة. ومن سبل الاستفادة من تلك الفرص، اعتماد سياسات ملائمة تنظم الاستخدام والصناعة وتكون متسقة مع سياسات لتطوير المهارات. يلحظ هدف التنمية المستدامة رقم 9.2 على وجه التحديد الحاجة إلى «تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً.»

تصحيح أوجه القصور في حوكمة سلاسل الإمداد العالمية. لقد رفع عدد من بلدان المنطقة مساهمته في سلاسل القيمة العالمية (GVC)، ما عاد بمكاسب عدة منها زيادة الإيرادات من العملات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا، وترفيع المهارات. ومن أجل مواصلة المشاركة في تلك السلاسل، لا بد من توظيف استثمارات متسقة للارتقاء على سلسلة القيمة، ما يطرح صعوبات لجميع البلدان، ولا سيما تلك الراغبة في التغلب على «فخ الدخل المتوسط».

فالاستحواذ على حصة أكبر من سلسلة القيمة يقتضي التركيز على زيادة إنتاجية القوى العاملة. ومع العلم أن بلدان الإقليم سجلت نموًا جيدًا لإنتاجية العمالة فيها على مدى السنوات الماضية، لا يتجاوز ناتج العامل الواحد ربع الناتج المسجل في أميركا الشمالية. [12] في الوقت عينه، من أجل الحرص على استفادة العمال أنفسهم من تحسّن إنتاجيتهم، لا بد من بذل الجهود لتحسين الترابط بين الإنتاجية والأجور من خلال المفاوضة الجماعية ودعم آليات الحد الأدنى للأجور.

تضمين أحكام العمل في الاتفاقيات التجارية. لقد غابت قضايا العمل عن عدد من اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة في إقليم آسيا والمحيط الهادئ. في هذا الصدد، يمكن الاستفادة من شراكة المحيط الهادئ التي تدعو البلدان المشاركة إلى التقيد بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، للحرص على تضمين القضايا العمالية في الاتفاقيات المستقبلية، لا سيما وأن عددًا من بلدان آسيا والمحيط الهادئ (مثل إندونيسيا، جمهورية كوريا، الفيليبين، تايلند) قد أعربت عن نيتها الانضمام إلى الشراكة، ومن المتوقع أن تحذو بلدان أخرى حذوها في السنوات المقبلة. وفضلاً عن التأثير في مضمون الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المستقبلية، من المتوقع أن تؤثر شراكة المحيط الهادئ على سلاسل القيمة العالمية في الإقليم، مع احتمال التركيز بصورة أكبر على ظروف ومعايير العمل فيها وتسريع المصادقة على الاتفاقيات الأساسية من قبل بلدان الإقليم.

مواصلة الجهود لتعزيز الحماية الاجتماعية. من المتوقع ان تتأثر سوق العمل الإقليمية بمبادرات التكامل الإقليمي، بما فيها شراكة RCEP، في حال إبرامها، وشراكة TPP، عند دخولها حيز التنفيذ. ففي حين يتوقع أن تستفيد البلدان المشاركة من حيث مجموع الإنتاج والعمالة، على صعيد الاقتصاد الوطني سوف يستفيد العاملون في القطاعات التنافسية في حين ستتعرض القطاعات غير التنافسية لاستنزاف الوظائف فيها. إضافة لذلك، ونتيجة تحويل التجارة، يتوقع أن تتكبد البلدان غير المشاركة في آليات التكامل الإقليمي خسائر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومجموع العمالة. مثلاً، يتوقع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جمهورية كوريا وتايلند، وهما بلدان خارج شراكة TPP، أن يتراجع بواقع 0.6 في المائة عن خط الأساس سنة 2030، في حين سوف يتراجع مجموع العمالة في تايلند بواقع 0.4 في المائة.

12) يحسب كالناتج الفعلي للعامل الواحد، وفقًا لتعادل القوة الشرائية، بالاستناد إلى المراجع التالية:
ILO Research Department: Trends Econometric Models, Nov. 2015.

كذلك، في حال أبرمت شراكة RCEP ووضعت موضع التنفيذ، من المتوقع أن تواجه البلدان غير المشاركة، بما فيها بلدان جنوب آسيا والبلدان العربية، خسائر اقتصادية وخسائر في الوظائف بالمقارنة مع خط الأساس. مثلاً، في حال إبرام تلك الشراكة وتنفيذ الإجراءات التجارية التي تلحظها، في العام 2030 يتوقع ان يتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومجموع العمالة في النيبال (خارج الشراكة) عن خط الأساس بواقع 0.1 في المائة و0.5 في المائة تباعاً. وتقلبات سوق العمل الحاصلة في البلدان المشاركة وغير المشاركة في مبادرات التكامل الإقليمي إنما تبرز الحاجة الملحة لمواصلة الجهود في بلدان آسيا والمحيط الهادئ كافة، لاستحداث أرضيات محددة وطنيًا للحماية الاجتماعية، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي تغطيةً وجودةً بحيث يشمل العمال المهاجرين أيضاً.

تعزيز المساواة بين الجنسين. كلما وضعت الاتفاقيات التجارية موضع التنفيذ وحققت مبادرات التكامل الإقليمي تقدمًا، كلما ستحتاج بلدان المنطقة إلى إجراء تقييم دقيق للتبعات على كلا الجنسين في سوق العمل، وتصميم سياسات ملائمة للحد من التباين والنهوض بالمساواة بين الجنسين. وتزداد أهمية هذا الموضوع في جنوب آسيا والبلدان العربية على وجه الخصوص، حيث معدل المشاركة في القوى العاملة من الأكثر تباينًا بين الجنسين في العالم (الرسم 2).

الرسم 2. الفجوة بين الجنسين من حيث مشاركة القوى العاملة، 2015 (نقطة مئوية)

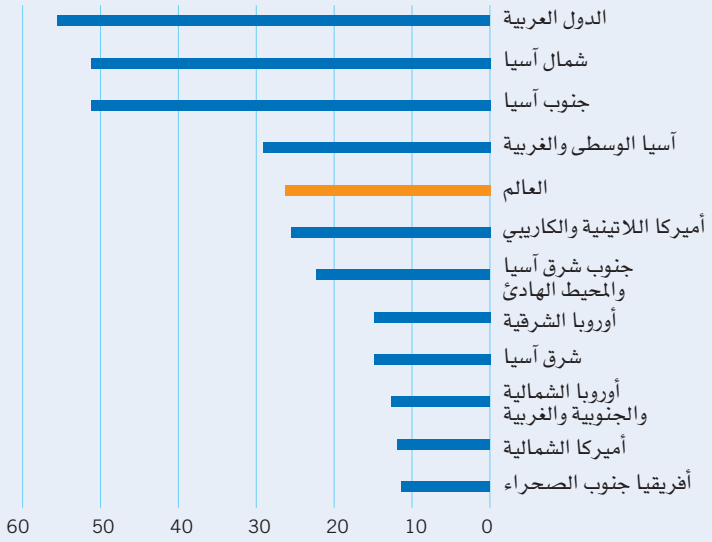

الدعم من أجل ترفيع المهارات. من المتوقع لتحرير التجارة والتكامل الإقليمي إحداث تغيرات هيكلية وتحولات جذرية في الطلب على المهن. على وجه الخصوص، قد تحقق بعض البلدان مكاسب من جراء الوظائف المتدنية المهارات فيها، بما فيها الوظائف في الاقتصاد غير النظامي. فمن أجل تسهيل التحولات الهيكلية من الأنشطة الأقل إنتاجية إلى تلك الأكثر إنتاجية، ومن أجل دعم عملية ترفيع المهارات، على بلدان آسيا والمحيط الهادئ إجراء الاستثمارات الملائمة في تطوير المهارات والتدريب. فهذه المناطق تشهد معدلات بطالة عالية في صفوف الشباب. ومن خلال تحسين الوصول إلى التعليم والتدريب المهني والنهوض بنوعيته من أجل تلبية الطلب في القطاع الصناعي، ومن خلال تعزيز سياسات ومؤسسات سوق العمل من أجل تهيئة الشباب لسوق العمل، يمكن تحقيق مكسبين: (1) رفع التحدي الذي تطرحه بطالة الشباب، بالتزامن مع (2) الاستثمار في التحول نحو نشاطات أكثر إنتاجية وأعلى قيمة مضافة.

الجدول رقم 1. التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومجموع العمالة سنة 2030 بالمقارنة مع خط الأساس حسب عدة سيناريوهات (%)

	RCEP		TPP		APFTA		APARFTA	
	الناتج المحلي	مجموع العمالة	الناتج المحلي	مجموع العمالة	الناتج المحلي	مجموع العمالة	الناتج المحلي	مجموع العمالة
بلدان ASEAN								
بروناي دار السلام	1.9	0.9	2.3	1.9	1.8	0.8	1.9	0.9
كمبوديا	5.5	2.2	-2.0	-0.3	5.4	2.1	5.5	2.1
إندونيسيا	0.4	1.3	-0.2	-0.1	0.4	1.4	0.5	1.4
ماليزيا	4.0	1.9	7.6	2.6	4.3	2.4	6.0	2.8
الفلبين	2.0	0.6	-0.2	-0.1	2.0	0.6	2.3	0.7
سنغافورة	1.0	0.1	2.3	0.3	1.5	0.2	3.0	0.2
تايلند	2.5	1.5	-0.6	-0.4	2.8	1.8	3.3	2.0
فيتنام	6.2	2.0	7.6	3.3	6.3	2.1	6.7	2.2
سائر بلدان RCEP								
أستراليا	0.4	0.1	0.5	0.1	0.5	0.2	0.6	0.2
الصين	0.5	0.4	-0.2	-0.1	0.6	0.4	0.8	0.5
الهند	2.5	0.2	-0.1	-0.1	2.5	0.2	3.0	0.4
اليابان	2.6	0.4	3.3	0.5	2.7	0.4	2.8	0.5
جمهورية كوريا	3.7	1.6	-0.6	0.0	3.9	1.6	4.3	1.7
نيوزيلاندا	0.9	0.4	3.1	1.1	1.1	0.5	1.4	0.5
سائر بلدان جنوب آسيا								
بنغلادش	-0.1	-0.1	-0.3	-0.2	4.4	1.8	4.6	2.0
إيران	-0.4	0.0	-0.2	-0.1	-0.4	0.0	5.1	1.2
نيبال	-0.1	-0.5	0.1	0.0	3.8	2.3	3.8	2.3
باكستان	-0.1	-0.1	0.0	-0.1	7.9	4.1	9.1	4.7
سريلانكا	0.1	0.0	0.0	-0.1	4.6	1.6	5.0	1.8
الدول العربية								
البحرين	0.1	0.2	-0.4	-0.1	0.0	0.2	5.6	3.5
الكويت	0.8	0.4	-1.9	-0.5	0.3	0.3	20.6	7.2
عمان	-0.9	-0.2	-0.3	-0.3	-0.9	-0.2	1.1	3.7
قطر	-0.2	-0.1	-0.5	-0.4	-0.2	0.0	2.6	2.2
المملكة العربية السعودية	-0.3	0.1	-0.7	-0.2	-0.3	0.1	1.5	2.0
سائر بلدان **TPP**								
كندا	0.0	0.0	3.2	0.9	0.0	0.0	0.0	0.0
شيلي	0.0	0.0	0.7	0.4	0.1	0.0	0.1	0.0
المكسيك	0.0	0.0	5.7	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0
البيرو	-0.1	0.0	0.4	0.2	-0.1	0.0	-0.1	0.0
الولايات المتحدة	0.0	0.0	0.6	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0

ملاحظة: سيناريو RCEP يشير إلى تحرير وتيسير التجارة بين بلدان الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، سيناريو TPP يشير إلى تحرير وتيسير التجارة بين بلدان شراكة المحيط الهادئ؛ APFTA يشير إلى تحرير وتيسير التجارة بين جميع بلدان آسيا والمحيط الهادئ؛ APARFTA يشير إلى تحرير وتيسير التجارة بين جميع بلدان آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية.

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى المرجع السابق ذكره من إعداد F. Zhai.

يتحمّل المؤلفون وحدهم مسؤولية أي آراء مطروحة. لا يشكل هذا الإصدار تأييدًا لأي رأي من الآراء المطروحة أو المنتجات أو العمليات أو الإشارات الجغرافية من جانب منظمة العمل الدولية.

© حقوق التأليف والنشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية 2016.

مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ
مبنى الأمم المتّحدة
جادّة راجدامنيم نوك
بانكوك 10200، تايلندا
هاتف: 6622881234+ فاكس: 66228801735+
البريد الإلكتروني: BANGKOK@ilo.org
www.ilo.org/asia

مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية
مركز أريسكو، شارع جستنيان، القنطاري
ص.ب.: 4088-11، رياض الصلح،
1107-2150 بيروت، لبنان
هاتف: 9611752400+ فاكس: 9611752405+
البريد الإلكتروني: beirut@ilo.org
www.ilo.org/beirut

DECENT WORK
A better world starts here.

iloasiapacific
iloarabstates

@ILOAsiaPacific
@iloarabstates

www.facebook.com/ILO.ORG

www.youtube.com/ilotv